دور جامعة الكويت في تحقيق الميزة التنافسية في ضوء مدخل اقتصاد المعرفة

اعداد الباحث

سلطان محمد سيف العجمي
باحث دكتوراه بقسم التربية المقارنة والإدارة التعليمية
كلية التربية بالغردقة– جامعة جنوب الوادي

المستخلص:

يهدف البحث الحالي إلى الكشف عن واقع دور جامعة الكويت في تحقيق الميزة التنافسية في ضوء مدخل اقتصاد المعرفة ، واستخدام الباحث المنهج الوصفي، واستخدم الباحث استبانة من إعداده طبقت على عينة قوامها (٢٠٧) عضواً من القيادات الجامعية وبعض أعضاء هيئة التدريس في مؤسسات التعليم العالي في دولة الكويت، وتوصل البحث للنتائج التالية: إن متطلبات تحقيق الميزة التنافسية على ضوء أبعاد اقتصاد المعرفة متوسطة، وجاء ترتيب المحاور على النحو التالي: المتطلبات المادية، المتطلبات التدريبية، المتطلبات البشرية، المتطلبات المجتمعية، المتطلبات البحثية، المتطلبات التنظيمية، المتطلبات التكنولوجية. وأن درجة ممارسة الجامعة لعمليات إدارة اقتصاد المعرفة لتحقيق الميزة التنافسية، وجاء ترتيب المحاور على النحو التالي: تداول المعرفة، تنظيم وتخزين المعرفة، اكتساب المعرفة، تطبيق المعرفة، نقل المعرفة، توليد وابتكار المعرفة.

الكلمات المفتاحية: دور – جامعة الكويت – الميزة التنافسية – مدخل اقتصاد المعرفة

The role of the Kuwait university in achieving competitive advantage in light of the knowledge economy approach

Abstract:

The current research aims to reveal the reality of the university's role in the State of Kuwait in achieving competitive advantage in light of the introduction of the knowledge economy in the State of Kuwait. Higher education institutions in the State of Kuwait, and the research reached the following results: The requirements for achieving competitive advantage in light of the dimensions of the knowledge economy are medium, and the order of the axes is as follows: physical requirements, training requirements, human requirements, societal requirements, research requirements, organizational requirements, and requirements technological. And that the degree of the university's practice of knowledge economy management processes to achieve competitive advantage, and the arrangement of the axes was as follows: knowledge circulation, knowledge organization and storage, knowledge acquisition, knowledge application, knowledge transfer, knowledge generation and innovation.

Keywords: role -Kuwait university - competitive advantage - knowledge economy entrance

مقدمة :

بدأ مفهوم الميزة التنافسية ينتقل إلى حقل التعليم؛ حيث تشيد الجامعات تحديات جديدة مثل ضرورة تحقيق معايير الجودة والحصول على الاعتماد والحصول على ترتيب متقدم على مستوى أفضل الجامعات على المستوى العالمي، وغير ذلك من التحديات، وهذا يضع الجامعات في منافسة شديدة على المستوى الدولي والمحلي، ولذلك تمثل الميزة التنافسية جوهر أداء المؤسسة الجامعية والقاعدة الأساسية التي ترتكز عليها لتحقيق النجاح، فالميزة التنافسية ينصرف معناها إلى الكيفية التي تستطيع بها المؤسسة الجامعية أن تميز بها نفسها وتحقق التفوق والتميز عليه، وتحقيقها هو محصلة العديد من العوامل المختلفة في أنماطها ودرجة تأثيرها.

وظهرت نظرية الميزة التنافسية المستدامة في السنوات الأخيرة من القرن الماضي كأحد أكثر الهياكل النظرية الواعدة في الأدب الإداري وخصوصاً في مجال الإدارة الإستراتيجية. وقد ركز العديد من علماء الإدارة على التشكيلة الواسعة من المضامين والقضايا التي تناولت هذه النظرية، والذين أشاروا إلى أن مصطلح الميزة التنافسية المستدامة هو توصيف للأداء المتفوق المعتمد على المصادر أو الموارد التي لا يمكن تقليدها من قبل المنافسين الحاليين أو المحتمل دخولهم إلى ذات الصناعة(تامر البكري، وخالد بن حمدان، ٢٠١٣، ٧).

وأصبح مصطلح التنافسية Competitiveness من المصطلحات الشائعة في الكتابات الإدارية والاقتصادية في العقدين الأخيرين، وأصبح مفهوم التنافسية ذو أهمية كبرى بالنسبة للسياسة الاقتصادية. ويختلف مفهوم التنافسية وفقاً لاختلاف المستوى الاقتصادي، فهناك تنافسية على المستوى الكلي وهي تنافسية الدولة، وتنافسية على المستوى المتوسط وهي تنافسية القطاع الاقتصادي، وتنافسية على المستوى الجزئي وهي تنافسية المنظمة (عثمان بن عبد الله بن محمد الصالح، ٢٠١٢، ٢٩٧).

وتتسابق المؤسسات على تحقيق الميزة التنافسية والحفاظ عليها في المجتمع الكويتي ذو الخصوصية السياسية والاقتصادية معتمدة على الكفاءات البشرية واقتصاد المعرفة لديها باعتبار ذلك من مصادر القوة، فمؤسسات التعليم العالي بأشكالها تهدف إلى تحقيق التميز لكي تحتل مكان الريادة، الذي يضمن لها البقاء والاستمرار، وهذا يتوقف على مدى امتلاك لمصادر القوة القادرة على التفكير والإبداع والانجاز المتمثلة في الكفاءات باعتبارها مصدر للميزة التنافسية.

إن للكليات والجامعات سيرة تقليدية طويلة الأمد بالنسبة للجودة الأكاديمية والتدريسية، وفي هذا الاتجاه يعتبر التعليم العالي المعيار الذهبي، أي النموذج الذي تنظر إلية القطاعات الأخرى للتميز. لكن وبشكل متزايد هذه الأيام، هناك وجهات نظر متنافسة حول ما الذي يكوّن التميز في التعليم العالي؟ ويوجد على الأقل ثلاثة خيارات ظاهرة للعيان مختلفة جذرياً هي (Volkwein, 2016):

- أولا: ما يعرف بمنظور الموارد والسمعة الذي يركز على أهمية الرتبة المؤسسية والبرامج الأكاديمية، وإنجازات أعضاء هيئة التدريس، والاعتمادات الأكاديمية وتوافر الموارد المالية والمادية الأخرى، وتقويمات الطلبة ونتائج الاختبارات، ومستويات البحث العلمي، وإعانات المانحين.
- ثانيا: النموذج الذي يرتكز على الزبون *Client Central Model* ويعبّر عن وجهة النظر الثانية، ويركز على تجربة الطالب، وجودة الممارسات التعليمية، وتوافر الهيئة التدريسية والبرامج الأكاديمية، ومستويات الرسوم التدريسية، وتوافر المعلومات، وتقويمات الخريجين وأرباب العمل، والمرجو هو رضا الطالب عن البرامج الأكاديمية، والخدمات والتسهيلات الأخرى.
- النموذج الثالث، وهو نموذج الاستثمار الاستراتيجي، ويركز على العائد على الاستثمار، وتحليل التكلفة والعائد، وضبط النفقات، والأنظمة ومدى الالتزام بها، ومقاييس الانتاجية المشتملة على عوائد قبول الطلبة، والاحتفاظ بالطلبة، والمدة الزمنية لحصول الطالب على الدرجة العلمية، ونفقات كل طالب.

ويعتبر النموذج الأول مفضلاً عند العديد من الهيئات الأكاديمية، ويعتبر مهما بشكل تقليدي من وجهة نظر خارجية، لاشتماله على الاعتمادات بالرغم من أن هذا النمط في مرحلة تغير. وغالبا ما يركز الطلبة، والأهل، والخريجون وأرباب العمل على النموذج الثاني وهو النموذج الذي يركز على الزبون. ويفضل المسئولون الحكوميون، وأعضاء المجالس العليا للجامعات نموذج الاستثمار الاستراتيجي، وتناضل إدارات الجامعات للتسوية بين تلك التوجهات، بادراك المضامين والتبعات الخاصة بالنماذج الثلاثة.

ولكي تستطيع مؤسسات التعليم العالي أن تنافس، بكفاءة، في أسواقها فإنها تحتاج إلى أن تتميز بخدماتها لضمان رضا عملائها الداخلين والخارجين على حد سواء. إن الثقافة الداخلية القوية التي تقدّر عملاء المؤسسة يمكن أن تساعد في تحسين دافعية العاملين، وخلق الولاء لديهم، والوصول للأداء المرتفع وتحقيق الإبداع؛ لتحقيق ميزة تنافسية مؤسسية (Khan & Matlay, 2009).

يُنظر لمؤسسات التعليم العالي باعتبارها محوراً رئيساً في تلبية احتياجات المجتمع والوفاء بمتطلبات التنمية المستدامة في ظل التغيرات العالمية المتلاحقة، والتي أدت إلى انفتاح مجتمعات العالم على بعضها البعض، وقد أدى هذا الانفتاح إلى سعي مؤسسات التعليم العالي لتحسين وتجويد مخرجاتها لتحقيق المنافسة والتميز.

ومن أهم ما تسعى إليه الجامعات محاولة تحقيق الميزة التنافسية، الأمر الذي يسهم بشكل كبير وفعال في تطويرها وتحقيقها للتميز، خاصة في ضوء التحديات العالمية المعاصرة. ويتم النظر إلى تنافسية التعليم العالي ومؤسساته على مستويين هما مستوى القطاع ومستوى المنظمة (عثمان بن عبد الله بن محمد الصالح، ٢٠١٢، ٢٩٩).

- تنافسية قطاع التعليم العالي: وتشير إلى كافة مؤسسات التعليم العالي التعليمية، والتدريبية، والبحثية، والتوظيفية. وهناك اعتقاد في فعالية التعليم العالي يعكسه الاعتراف بأن الازدهار الاقتصادي والمادي يعتمدان على المهارات التنافسية، وذلك لأن واحدة من المزايا التنافسية الرئيسية في عصرنا الحالي هي التطبيق الفعال

للمعرفة العلمية والتكنولوجية. والنتيجة الطبيعية لهذا الاعتقاد هو الاعتراف بأن المعرفة العلمية والتكنولوجية تمثل المنافسة الكونية حيث يتميز من يكتشف المعرفة الجديدة أولاً.

- تنافسية مؤسسة التعليم العالي: وتشير إلى كل مؤسسة تعليم عالي كوحدة منفصلة. ويمكننا النظر إليها من خلال أن التيار المهني في التعليم العالي وقوى العولمة جعلا الجامعة متجهة نحو السوق وفق النظرية الاقتصادية، حيث التعليم الجامعي يتوجه في أهدافه بمقولة "الطلب يسبق العرض" وهو الأمر الذي جعل مخططي التعليم الجامعي وواضعي سياساته يربطون عمليات الإعداد المهني "كماً ونوعاً" باحتياجات سوق العمل. إلا أنه في مجتمع المعرفة يفترض عكس المقولة السابقة، أي تتوجه أهداف التعليم الجامعي انطلاقاً من أن "العرض يخلق الطلب" وهذا يفرض على الجامعات أن تكون مصدراً للإبداع والابتكار في الفكر والتقنية، كما يفرض عليها أن يكون لها رؤية تنبؤية عن مستقبل المجتمع واحتياجاته.

ولقد ظهر مفهوم الاقتصاد المعرفي مع دخول المجتمعات في شكل جديد من التحدي، يعتمد في نفوذه على المعرفة عموماً، وجعل المعرفة مصدر ثروة ومؤشر قوة، ليس فقط عبر تحويل بعض معطياتها إلى منتجات متطورة عالية المردود الاقتصادي والاستراتيجي، بل أيضاً لكينونة المعرفة ذاتها، بوصفها عنصر تنمية إنسانية لأي أمة تطمح إلى مكان لائق في عالم اليوم، ولكل مجتمع ينشد أفراده الانسجام مع شروط العصر (جمال خليل الخالدي، ٢٠١٣، ١٧١).

والاقتصاد المعرفي يمّثل الثروة الثالثة في تاريخ البشرية بعد الثروة والطاقة، وأهمية الاقتصاد المعرفي ينبع من افتراضين أساسيين الأول: أنه قائم على أن الفرد الأكثر مهارة في مهنة التعليم سيؤدي إلى تحسين المنافسة الاقتصادية الدولية والنمو الاقتصادي بشكل عام، والثاني: فيقوم على أن الاستثمار في التعليم من شأنه أن يؤدي إلى التنمية الاقتصادية المحلية (مهند خازر مصطفى، وأحمد محي الدين الكيلاني، ٢٠١١، ٦٨٦– ٦٨٧).

ولقد شهد مفهوم اقتصاد المعرفة تطوراً كبيراً في العقود القليلة الماضية مع اتساع استخدام شبكة الانترنت والتجارة الالكترونية والدفع الالكتروني، ويقوم هذا الاقتصاد على وجود بيانات يتم تطويرها إلى معلومات، ومن ثمة إلى معرفة وحكمة في اختيار الأنسب من بين الخيارات الواسعة التي يتيحها اقتصاد المعرفة (نجاة محمد سعيد الصائغ، ٢٠١٣، ٨٤٩). وترتب على هذه التلاحم الكثير من التغييرات الجوهرية والتحديات في الاقتصاد العالمي ومن أهمها إنشاء قطاع إنتاجي جديد في جوهره، عرف باقتصاد المعرفة القائم على نمو القدرات المعرفية.

ويعتبر التعليم الجامعي البوابة الرئيسة للدخول إلى عصر المعرفة، ومن ثم قيام عملية الإنتاج في المجتمع على المعرفة، فاقتصاد المعرفة هو المحرك الأساسي للمنافسة الاقتصادية وزيادة الإنتاج، وتمثل المعرفة المحصلة النهائية لجميع وظائف الجامعة من تدريس وبحث علمي وخدمة مجتمع، خاصة البحث العلمي لدوره المهم في تطوير المجتمع وحل مشكلاته، وإنتاج المعرفة، وتوظيفها، وتطويرها (سماح زكريا محمد، ٢٠١٣، ٥٤).

والصراع والتنافس بين الدول في الألفية الثالثة هو صراع وتنافس المعرفة، والمعرفة ستشكل اقتصاداً جديداً معتمداً على نظام الانتاج والتسويق والتمويل والكوادر البشرية المؤهلة، ونجاح اقتصاد المعرفة يعتمد على نظم دعم القرارات التي تهدف أساسا إلى توفير المعلومات الحديثة والدقيقة في الشكل والمضمون والوسيلة التي تحقق الهدف بدقة وبسرعة وكفاءة.

لقد أصبح من الضروري أن يتمتع التعليم الجامعي بوضع تنافسي في سوق العمل، ونظرا لإدخال تكنولوجيا المعرفة والاتصالات وكذلك التغييرات التنظيمية في الشركات، وبالتالي يُحدث العاملون في هذه الشركات مهاراتهم ومعارفهم وقد أضحت الشركات تدرك أن التدريب المستمر يسرع من عملية تنفيذ التطبيقات التكنولوجية مما يزيد

من إنتاجية العاملين بها، وهذا ما نسميه باقتصاد المعرفة الذي تمثل التكنولوجيا والمعلومات فيه عوامل هامة في الإنتاجية (محمد سعيد عبد الوهاب، ٢٠٠٦، ٩١).

وتقوم الجامعة بدور أساسي في تنمية المجتمع وتطويره، وقيادة التغيير فيه عن طريق ربط البحوث باحتياجات المؤسسات الإنتاجية والصناعية، وتقدم الخبرة والمشورة الفنية لتلك المؤسسات، وتنظيم البرامج التدريبية والتأهيلية للعاملين بها لرفع مستوي أدائهم واطلاعهم على كل ما هم جديد ومتطور في مجالات تخصصاتهم، وتنمية رأس المال الفكري لكافة أفراد المجتمع، وهذا الدور لا يمكن تحقيقه بدون شراكة فعالة بين الجامعات كمركز أبحاث متميزة ومؤسسات الإنتاج والصناعة (ماهر أحمد حسن محمد، ٢٠١٧، ٢٤٤).

وبالتالي فإن تبني مدخل اقتصاد المعرفة في المؤسسات الجامعية يحقق عدداً من الفوائد منها علي سبيل المثال: زيادة الكفاءة والفعالية، وتحسين عملية اتخاذ القرارات، وتحسين الأداء وزيادة المخرجات التعليمية، وتحسين الإبداع، وتحقيق ميزة تنافسية، ورشاقة استراتيجية من خلال سرعة الاستجابة للتغييرات البيئية المحيطة، فالمعرفة المصدر الاستراتيجي الأكثر أهمية من رأس المال المادي وقوة العمل، فهي المورد الوافر الذي يبني بالتراكم ولا يتناقص بالاستخدام، بل علي العكس يسهم استخدامها في توليد وتطوير أفكار جديدة بتكلفة أرخص (أميرة رمضان عبد الهادي، ٢٠١٥، ٣٩٢).

ومن ثم فعلي التعليم الجامعي ألا يقف عند مجرد نقل المعارف وتلقينها للطلاب وإنما يتعدى ذلك لتعلم المهارات اللازمة في الحياة، فهو المدخل الحقيقي والطريق الأمثل لمواجهة التحديات المترتبة على العولمة والثورة المعلوماتية، والدخول إلى عصر الإنتاج كثيف المعرفة، وبالتالي نجد أن الشراكة بين الجامعات مركز البحوث العلمية، ومؤسسات الإنتاج والصناعة المستخدمين والمستهلكين لنتائج الأبحاث العلمية، لم تعد مجرد خيار، بل أصبحت ضرورة حتمية تفرضها طبيعة العصر ومتغيراته.

وبما أن مؤسسات التعليم العالي في الكويت تمر بفترة تحول فرضتها التغيرات المعاصرة، وقد ظهر ذلك من خلال النمو الكمي الملحوظ والإقبال الكبير من قبل الطلبة، وتعدد التخصصات الأكاديمية، فإن هناك حاجة ملحة إلى إدارة اقتصاد المعرفة فيها كونه متغيراً هاماً في بناء الإنسان الذي يعتبر المحور الأساسي في أي مسيرة حضارية، فاقتصاد المعرفة يدعم قوة أي مؤسسة جامعية، بعدما أصبحت الإدارة التقليدية غير قادرة على تحقيق التميز.

ونظراً لأهمية الدور الذي تقوم به القيادات الجامعية في تحقيق التطوير والتميز المؤسسي، فإن الدراسة الحالية تهدف إلى التعرف على دور القيادات الجامعية بدولة الكويت في تحقيق الميزة التنافسية في ضوء مدخل اقتصاد المعرفة.

مشكلة البحث:

تولي الجامعات مزيداً من الاهتمام بجودة خدماتها التعليمية، وخاصة في ظل التنافس الشديد بين مؤسسات التعليم الجامعي في عصر العولمة، الذي يشهد ثورة معرفية وتكنولوجية هائلة، وتنوعاً في أساليب التعليم الحديثة باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، حيث تواجه طلباً متزايداً من المجتمع المحلي الكويتي على امداده بالخريجين القادرين على تلبية احتياجاته بكفاءة وفاعلية، ومن ثم فإن جودة الخدمات التي يقدمها التعليم الجامعي في دولة الكويت تنعكس على أداء خريجيها في أسواق العمل، ويؤثر في نظرة المجتمع الكويتي وأصحاب العمل تجاه مؤسسات التعليم الجامعي وتجاه نوعية خريجيها (**سلطان غالب الديجاني، ٢٠١٧، ٣٢٥**).

وتسير جامعة الكويت بالرتابة وبمسيرة بطيئة ولا تستطيع اللحاق بركب الجامعات العالمية، ولذلك نجد أن مؤشر الترتيب العالمي للكويت في التعليم متدن جداً على مختلف المستويات، سواء فيما يتعلق باختبارات المهارات الطلابية التخصصية، أو فيما يتعلق بجودة التعليم بصفة عامة والتعليم الجامعي بصفة خاصة، فهذه قضايا متسلسلة ومترابطة، ففي عام ٢٠١٥م أجريت دراسة أثبتت أن الكويت أنفقت أكثر من فنلندا في

التعليم، وفنلندا تعد أول دولة في التصنيف العالمي، بينما ترتيب الكويت يأتي بعد دولة زيمبابوي التي تعد أفقر دولة في أفريقيا، وهذه مفارقة محزنة جداً لا تتناسب مع خبرة دولة الكويت في مجال التعليم النظامي منذ عام ١٩١٠م، إضافة إلى المبالغ الكبيرة التي تصرف على قطاع التعليم (حسن عبد الله جوهر، ٢٠٢٠، ٩٨).

ويلاحظ على المخرجات التعليمية لجامعة الكويت ما يلي (حسن عبد الله جوهر، ٢٠٢٠، ٩٩):

- إن التخصصات العلمية في جامعة الكويت لا ترتبط ارتباطاً وثيقاً بسوق العمل.
- إن سوق العمل في حاجة إلى تخصصات علمية ومهنية مختلفة، فبعض التخصصات البلد في احتياج إليها وفيها نقص كبير.

والمستوى الأكاديمي لأعضاء هيئة التدريس متدن، والمستوى الفني والإداري مترهل، والمباني والقاعات والتجهيزات دون الطموح، ناهيك عن المشكلات والمعوقات التي تعتريها كالشعب المغلقة، والفصل بين الجنسين، والدخلاء على الجسم الأكاديمي من أعضاء هيئة التدريس المدلسين والمزورين، والتعيينات الجائرة سياسياً، التي تقف الحكومة والمؤسسات من كل ذلك موقف المتفرج، على الرغم من علم الحكومة في ذلك الخطر واكتشاف الحقيقة لأكثر من خمسة وزراء تعاقبوا على وزارة التربية والتعليم العالي (وليد أحمد مراد الكندري، ٢٠٢٠).

كانت جامعة الكويت منذ نشأتها وحتى عقب تحرير دولة الكويت من الاحتلال العراقي في عام ١٩٩٠م، ذات أداء متميز، يوازي أداء أفضل الجامعات العربية العريقة، مثل جامعة الملك فهد، والجامعة الأمريكية في بيروت، ولم يكن قد أسس في ذلك الوقت العديد من الجامعات العربية مثل جامعة قطر وجامعة خليفة. ومنذ ذلك الوقت بدأ مستوى جامعة الكويت بالتراجع باطراد ليصل ما وصل إليه اليوم، حيث يقارن جدول (١) تصنيف جامعة الكويت مع أربع جامعات عربية في آخر إصدار لمنظمة QS (QS

(World University Ranking 2019 العالمية (طارق عبد المحسن الدويسان، ٢٠٢٠، ٧٩- ٨١).

جدول (١): تصنيف جامعة الكويت مع جامعات عربية بحسب نظام الكيو إس *(QS)* للتصنيف عام ٢٠١٩م

اسم الجامعة	سنة التأسيس	التصنيف العالمي
جامعة الملك فهد	١٩٦٤م	١٨٩
الجامعة الأمريكية في بيروت	١٨٦٦م	٢٣٧
جامعة خليفة	٢٠٠٧م	٣١٥
جامعة قطر	١٩٩٧م	٣٣٢
جامعة الكويت	١٩٦٦م	٨٠١ - ١٠٠٠

ويرجع تأخر تصنيف جامعة الكويت لأسباب عديدة، يمكن إدراجها تحت عنوانين:

- أسباب خارجية: تشمل ضعف ميزانية الأبحاث، وفرض أعداد طلبة يفوق الطاقة الاستيعابية للجامعة، والتدخلات السياسية.
- أسباب داخلية: تشمل ضعف قيادات وإدارات الجامعة المتعاقبة، والإنتاجية البحثية لأعضاء هيئة التدريس، واللوائح والسياسات، والإجراءات البيروقراطية، خاصة المتعلقة بدعم النشاط الأكاديمي البحثي والتدريسي.

كما أن الباحث لاحظ وجود ندرة في الدراسات والبحوث التي ربطت بين الميزة التنافسية واقتصاد المعرفة في المؤسسات التعليمية بصفة عامة ومؤسسات التعليم الجامعي بصفة خاصة، مما يؤكد وجود حاجة لإجراء مثل هذه الدراسة، التي تمثلت مشكلتها في التعرف على دور القيادات الجامعية بدولة الكويت في تحقيق الميزة التنافسية على ضوء مدخل اقتصاد المعرفة.

وبناء على ما سبق، يحاول البحث الحالي الإجابة عن الأسئلة التالية:

١- ما واقع الممارسات للجامعة بدولة الكويت في تحقيق الميزة التنافسية في ضوء مدخل اقتصاد المعرفة في دولة الكويت؟

٢- ما متطلبات تحقيق الميزة التنافسية في المؤسسات الجامعية في دولة الكويت على ضوء أبعاد اقتصاد المعرفة من وجهة نظر عينة الدراسة؟

٣- ما التوصيات والمقترحات لتفعيل دور الجامعة بدولة الكويت في تحقيق الميزة التنافسية على ضوء مدخل اقتصاد المعرفة؟

أهداف البحث:

يهدف البحث الحالي إلى ما يلي:

- الكشف عن الممارسات الجامعية الفعلية في تحقيق الميزة التنافسية في ضوء مدخل اقتصاد المعرفة في دولة الكويت.
- تحديد متطلبات تحقيق الميزة التنافسية في المؤسسات الجامعية في دولة الكويت على ضوء أبعاد اقتصاد المعرفة.
- التوصل إلى مجموعة من التوصيات والمقترحات لتفعيل دور الجامعة بدولة الكويت في تحقيق الميزة التنافسية على ضوء مدخل اقتصاد المعرفة.

أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث الحالي من خلال النقاط التالية:

- يفيد البحث الحالي القيادات الجامعية والمهتمون بدور اقتصاد المعرفة في تطوير أداء مؤسسات التعليم العالي في دولة الكويت.
- يفيد البحث الحالي متخذو القرار بمؤسسات التعليم العالي في دولة الكويت، إذ أن نتائج هذه الدراسة سوف توضح لهم دور اقتصاد المعرفة في تحقيق الميزة التنافسية.

- يفيد البحث الحالي فريق التخطيط الاستراتيجي بالجامعات، بما تقدمه الدراسة من توصيات ومقترحات يمكن توظيفها في تحقيق الميزة التنافسية من خلال اقتصاد المعرفة، للوصول إلى مستوى الجامعات الرائدة.
- يقدم البحث الحالي مجموعة من التوصيات والمقترحات لتفعيل دور القيادات الجامعية بدولة الكويت في تحقيق الميزة التنافسية في ضوء مدخل اقتصاد المعرفة، قد يستفيد منها القائمون على الجامعة في تحسين الأداء في ظل التنافسية العالمية.
- يساعد البحث الحالي على توفير معلومات لإجراء بحوث ودراسات تربوية مماثلة.

حدود الدراسة:

تتحدد حدود البحث في الحدود التالية:

- الحدود الموضوعية: اقتصر البحث على على موضوع دور القيادات الجامعية بدولة الكويت في تحقيق الميزة التنافسية في ضوء مدخل اقتصاد المعرفة.
- الحدود البشرية: اقتصر البحث الحالي على عينة قوامها (٢٠٧) عضواً من القيادات الجامعية وبعض أعضاء هيئة التدريس في مؤسسات التعليم العالي في دولة الكويت.
- الحدود المكانية: اقتصرت البحث الحالي على على مؤسسات التعليم العالي الحكومي في دولة الكويت.

منهج البحث:

استخدم البحث الحالي على المنهج الوصفي وهو منهج لا يقتصر على وصف الظاهرة وجمع المعلومات، بل يصنف هذه المعلومات وينظمها ويعبر عنها كمياً وكيفياً، فالمنهج الوصفي لا يهدف إلى وصف الظاهرة أو وصف الواقع كما هو، بل يهدف إلى الوصول إلى استنتاجات تسهم في فهم الواقع وتطويره (ذوقان عبيدات وآخرون، ١٩٩١، ٢٢٠).

كما أن الاعتماد على المنهج الوصفي، فهو يساعد في الحصول على بيانات ومعلومات شاملة وواقعية، حيث يسمح بدراسة الظاهرة كما توجد في الواقع، ويهتم بوصفها وصفا دقيقا، ويعبر عنها كيفا وكما، وذلك من خلال تجميع البيانات والمعلومات التي تخص الظاهرة وتصنيفها وتحليلها وفهم علاقاتها مع غيرها من الظواهر، بغرض الوصول إلى نتائج علمية وتفسيرات صادقة، ويساعد استخدام المنهج الوصفي الباحث في الحصول على المعلومات التي تمكنه من الإجابة عن أسئلة البحث من مصادرها، لذا فإن الباحث اعتمد على هذا المنهج للوصول إلى المعرفة الدقيقة والتفصيلية حول مشكلة البحث، ولتحقيق تصور أفضل وأدق للظاهرة موضع البحث.

أداة البحث:

اعتمد البحث الحالي على الاستبانة للكشف عن واقع الدور الفعلي لمؤسسات التعليم العالي بدولة الكويت في تحقيق الميزة التنافسية في ضوء مدخل اقتصاد المعرفة في دولة الكويت.

مصطلحات البحث:

تحددت مصطلحات البحث الحالي في التالي:

١-الميزة التنافسية:

تعرف الميزة التنافسية بأنها: العامل الذي يمنح المنظمة، أو الجماعة، أو الأفراد أفضلية على غيرهم من المنافسين، أو هي خاصية أو مجموعة خصائص نسبية تنفرد بها المؤسسة ويمكنها الاحتفاظ بها لمدة طويلة نسبياً نتيجة صعوبة محاكاتها، أو التي تحقق خلال تلك المدة المنفعة لها وتمكنها من التفوق على المنافسين فيما تقدمه (Joseph, 2003, 68).

كما تعرف على أنها قدرة المؤسسة على تقديم خدمة تعليمية وبحثية عالية الجودة مما ينعكس إيجابياً على مستوى خريجيها وأعضاء هيئة التدريس فيها، الأمر الذي يكسبهم قدرات ومزايا تنافسية في سوق العمل بمستوياته المختلفة وبنفس الوقت يعكس ثقة

المجتمع فيها ومن ثم التعاون معها، وزيادة إقبال الطلبة على الالتحاق بها (محمود عبد المجيد عساف، ٢٠١٥، ١٢).

ويتبنى البحث الحالي تعريف حسن الزعبي للميزة التنافسية، ولذا تعرف بأنها: استخدام المؤسسة لبراعتها وخبرتها في انجاز أنشطتها بأقل تكلفة وبشكل يحقق قيمة أكبر لمخرجاتها نسبةً إلى منافسيها، وتفردها بطريقة كفوءة ومستدامة (حسن الزغبي، ٢٠٠٥، ١٣٨). لأن هذا التعريف جمع بين الخبرة والبراعة لتحقيق الميزة التنافسية لدى مؤسسات التعليم الجامعي.

٢-اقتصاد المعرفة *Knowledge Economy*:

يتبنى البحث الحالي المفهوم الاجرائي التالي للمعرفة ويقصد بها هنا البيانات والمعلومات والإرشادات والأفكار الموجودة في إدارة التربية والتعليم والواجب توافرها لدى القيادات الجامعية والتي تقدم في سياق معين وتساعد الجامعة وقيادتها على الفهم الصحيح للواقع واتخاذ القرار المناسب من حصيلة البحث العلمي والتفكير المتميز وتطوير المشروعات الابتكارية.

وبالنسبة لاقتصاد المعرفة، فقد ردت تحت هذا الإطار العديد من الآراء والمفاهيم التي تناولت مفهوم اقتصاد المعرفة فمنها من يرى بأنه هو إحداث مجموعة من التغييرات الإستراتيجية في طبيعة المحيط الاقتصادي وتنظيمه ليصبح أكثر استجابة وانسجاما مع تحديات العولمة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وعالمية المعرفة (هاشم الشمري، ٢٠٠٨، ١٤).

ويعرف بأنه اقتصاد قائم على الوصول إلى المعرفة، واستخدامها، وابتكارها، بهدف تحسين نوعية الحياة، من خلال الإفادة من خدمات معلوماتية ثرية، وتطبيقات تقنية متطورة، واستخدام العقل البشري، وتوظيف البحث العلمي، لإحداث التغيرات الاستراتيجية في طبيعة الاقتصاد، وتنظيمه، ليصبح أكثر انسجاماً مع تحديات

العولمة، وعالمية المعرفة، والتنمية المستدامة، بمفهومها الشمولي(محمد إبراهيم القداح، وعمر محمد الخرابشة، ٢٠١١، ٢١٨).

ومن التعاريف التي حددت اقتصاد المعرفة بأنه الاقتصاد الذي ينشئ الثروة من خلال عمليات المعرفة وخدماتها (الإنشاء، والتحسين، والتقاسم، والتعّلم، والتطبيق والاستخدام للمعرفة بأشكالها) في القطاعات المختلفة بالاعتماد على الأصول البشرية والغير ملموسة ووفق خصائص وقواعد جديدة (عبود نجم، ٢٠٠٥، ٢٥).

وفى ضوء ما سبق يتبنى البحث الحالي المفهوم الاجرائي التالي لاقتصاد المعرفة بأنه مجموعة من التغييرات الاستراتيجية في طبيعة المحيط الاقتصادي لمؤسسات التعليم الجامعي وتنظيمها لتصبح أكثر استجابة وانسجاما مع تحديات العولمة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وعالمية المعرفة.

الدراسة الميدانية :

تهدف الدراسة الميدانية إلى تحقيق الأهداف التالية:

- الكشف عن الممارسات الفعلية للجامعة بدولة الكويت بدولة الكويت في تحقيق الميزة التنافسية في ضوء مدخل اقتصاد المعرفة في دولة الكويت.
- تحديد متطلبات تحقيق الميزة التنافسية في المؤسسات الجامعية في دولة الكويت على ضوء أبعاد اقتصاد المعرفة.

ولتحقيق الأهداف السابقة جاءت الدراسة الميدانية على النحو التالي:

١- عينة الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من (١٩٠٠) عضو هيئة تدريس ما بين مدرس مساعد، ومدرس، وأستاذ مساعد، وأستاذ مشارك، وأستاذ، وتكونت عينة الدراسة من (٢٠٧) عضو هيئة تدريس، حيث تم اختيارهم بالطريقة العشوائية الطبقية، بحيث يمثلون مستويات مختلفة من حيث اختلاف الجنس، وسنوات الخبرة، والرتبة الأكاديمية، ونوع الكلية.

جدول (٢)

يوضح التكرارات والنسب المئوية لمتغيرات العينة الأساسية

المتغيرات		التكرار	النسبة
الجنس	ذكر	١٣٧	٦٦.٢
	أنثى	٧٠	٣٣.٨
سنوات الخبرة	أقل من ٥ سنوات	٤٧	٢٢.٧
	من ٥ سنوات إلى أقل من ١٠ سنوات	٧٠	٣٣.٨
	١٠ سنوات فأكثر	٩٠	٤٣.٥
الرتبة الأكاديمية	مدرس مساعد	٢٤	١١.٦
	مدرس	٩٤	٤٥.٤
	أستاذ مساعد	٢٣	١١.١
	أستاذ مشارك	١٩	٩.٢
	أستاذ	٤٧	٢٢.٧
نوع الكلية	أدبية	١٣٦	٦٥.٧
	علمية	٧١	٣٤.٣

٢- أداة الدراسة:

تكونت أداة الدراسة من ثلاثة أقسام، حيث هدف الجزء الأول إلى التعرف على المعلومات الشخصية، بينما هدف الجزء الثاني إلى التعرف على متطلبات تحقيق الميزة التنافسية على ضوء أبعاد اقتصاد المعرفة. وتضمن سبعة مجالات فرعية وهي (المتطلبات التنظيمية، المتطلبات البشرية، المتطلبات المادية، المتطلبات التكنولوجية، متطلبات مجتمعية، متطلبات تدريبية، متطلبات بحثية) فيما هدف الجزء الثالث إلى تعرف عمليات إدارة اقتصاد المعرفة لتحقيق الميزة التنافسية، وتضمن ستة مجالات فرعية وهي (اكتساب المعرفة، توليد وابتكار المعرفة، تداول المعرفة، نقل المعرفة، تنظيم وتخزين المعرفة، تطبيق المعرفة).

أ- صدق أداة الدراسة:

- **الصِّدق الظَّاهري: Face Validity**

تم حساب هذا الصدق من خلال عرضها على مجموعة من المحكمين من ذوي الاختصاص والخبرة في مجال التربية المقارنة والإدارة التَّعليمية، وذلك للقيام بتحكيمها بعد أن اطلع هؤلاء المحكمون على عنوان الدراسة، وأهدافها، وقاموا بإبداء آراءهم وملاحظاتهم حول عبارات الاستبانة من حيث مدى ملائمة العبارات لموضوع الدراسة، وصدقها في الكشف عن المعلومات المرغوبة للدراسة، وكذلك من حيث ترابط كل فقرة بالمجال الذي تندرج تحته، ومدى وضوح العبارة وسلامة صياغتها واقتراح طرق تحسينها بالإشارة بالحذف والإبقاء أو التعديل للعبارات والنظر في تدرج المقياس ومدى ملاءمته وغير ذلك مما يراه مناسباً. وقام الباحث بجمع الاستبانات وتفريغ جميع المُلاحظات الواردة في فقراتها، وبناء على آراء المحكمين وملاحظاتهم، تمَّ الإبقاء على العبارات التي حصلت على مُوافقة أغلبية المُحكمين، وقد تمَّ تعديل البُنُود في ضوء المُقترحات حيثُ بلغت نسبة إتفاق٧٣٪ فأكثر على أهمِّية العبارة، وعلى أثر ذلك تمَّ تعديل الاستبانة. بحيث أصبحت صالحة للتطبيق في الصورة النهائية.

- **الصِّدق الذَّاتي: Intrinsic Validity**

تمَّ حساب الصِّدق الذَّاتي للاستبانة عن طريق حساب الجذر التَّربيعي لمُعامل الثَّبات أي أنَّ:

مُعامل الصِّدق الذَّاتي = مُعامل الثَّبات = $\sqrt{٠.٩٢}$ = $\sqrt{٠.٩٦}$

ب- ثبات أداة الدراسة:

للتَّأكد من ثبات الاستبانة تمَّ تطبيقها على عيِّنة مُكونة من (٢٠) عضواً من القيادات الجامعية في مؤسسات التعليم العالي بالكويت، ثمَّ أُعيد تطبيقها على نفس العيِّنة

بفارق زمني وقدره (٢١) يوماً، ولحساب الثَّبات العام تمَّ إعطاء درجة كاملة لكُلِّ عبارات الاستبانة، وتمَّ حساب مُعامل الثِّبات بحساب مُعامل الارتباط بين نتائج التَّطبيقين الأول والثَّاني على عيِّنة الثَّبات.

وتمَّ حساب مُعامل الثَّبات لهذه الاستبانة باستخدام المُعادلة العامة للارتباط بين الدَّرجات الخام للتَّطبيقين كما يلي:

$$ر = \frac{ن \text{ مجـ س ص} - \text{مجـ س} \times \text{مجـ ص}}{\sqrt{[ن \text{ مجـ س}^{٢} - (\text{مجـ س})^{٢}] \; [ن \text{ مجـ ص}^{٢} - (\text{مجـ ص})^{٢}]}}$$

وبعد حساب مُعامل الارتباط وُجد أنَّ مُعامل الثَّبات للاستبانة يساوي (٠.٧١) تقريبًا، وهي درجة مُناسبة تدل على ثبات الاستبانة وصلاحيتها للتَّطبيق على أفراد عيِّنة الدِّراسة.

٣- نتائج الدراسة وتفسيرها:

(أ) متطلبات تحقيق الميزة التنافسية على ضوء أبعاد اقتصاد المعرفة:

تم استخراج التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى توافر متطلبات تحقيق الميزة التنافسية على ضوء أبعاد اقتصاد المعرفة، والجدول (٢) يبين ذلك.

جدول (٣)

التكرارات والنسب المئوية المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتطلبات تحقيق الميزة التنافسية على ضوء أبعاد اقتصاد المعرفة

م	المرتبة	المحاور	م	ع	الدرجة
١	٦	المتطلبات التنظيمية	٢.٩٨	٠.٦٥٧	متوسطة
٢	٣	المتطلبات البشرية	٣.٠٩	٠.٧٧٩	متوسطة
٣	١	المتطلبات المادية	٣.١٤	٠.٧١٧	متوسطة
٤	٧	المتطلبات التكنولوجية	٢.٨٤	٠.٧٧٣	متوسطة
٥	٤	متطلبات مجتمعية	٣.٠٨	٠.٧٢٠	متوسطة
٦	٢	متطلبات تدريبية	٣.١٣	٠.٧٧٩	متوسطة
٧	٥	متطلبات بحثية	٣.٠٤	٠.٧١٣	متوسطة
		الدرجة الكلية	٣.٠٥	٠.٦٦١	متوسطة

يبين الجدول (٣) أن المتوسط الحسابي لمتطلبات تحقيق الميزة التنافسية على ضوء أبعاد اقتصاد المعرفة بلغ (٣.٠٥)، وبانحراف معياري (٠.٦٦١)، وبدرجة (متوسطة). وتراوحت المتوسطات الحسابية للمجالات المتعلقة بمتطلبات تحقيق الميزة التنافسية على ضوء أبعاد اقتصاد المعرفة ما بين (٢.٨٤ – ٣.١٤)، وجاء مجال (المتطلبات المادية) في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (٣.١٤)، وبانحراف معياري بلغ (٠.٧١٧)، وبدرجة موافقة (متوسطة)، وفي المرتبة السابعة والأخيرة جاء مجال (المتطلبات التكنولوجية) بمتوسط حسابي بلغ (٢.٨٤) وبانحراف معياري (٠.٧٧٣) وبدرجة موافقة (متوسطة)، وهي على النحو التالي:

- المتوسط الحسابي لمجال المتطلبات التنظيمية بلغ (٢.٩٨)، وبانحراف معياري (٠.٦٥٧)، وبدرجة موافقة (متوسطة). وتراوحت المتوسطات الحسابية لفقرات مجال المتطلبات التنظيمية ما بين (٢.٥٦ – ٣.٣١)، وهذه النتيجة تشير إلى أدراك أفراد عينة الدراسة بدرجة متوسطة لأهمية المتطلبات التنظيمية في تحقيق الميزة التنافسية، حيث تعد المتطلبات التنظيمية من أهم مؤشرات ومعايير التميز لهذه الجامعات، حيث تسهم هذه المتطلبات التنظيمية في سهولة تبادل المعارف بين العاملين وبالتالي استفادتهم من المخزون المعرفي المتوافر بالجامعة، كذلك تجعل الجامعة قادرة على

استثمار مواردها، وجعلها على دراية بما تحتاج إليه لأجل المنافسة مع الجامعات الأكثر تميزاً.

- المتوسط الحسابي لمجال المتطلبات البشرية بلغ (٣.٠٩)، وبانحراف معياري (٠.٧٧٩)، وبدرجة موافقة (متوسطة). وتراوحت المتوسطات الحسابية لفقرات مجال المتطلبات البشرية ما بين (٢.٩٧– ٣.٢١)، وهذه النتيجة تشير إلى إدراك أفراد عينة الدراسة بدرجة متوسطة لأهمية المتطلبات البشرية في تحقيق الميزة التنافسية للجامعة، حيث تعد المتطلبات البشرية هي الأساس الذي ترتكز عليه الجامعة في أداء أدوارها المختلفة والمتنوعة، فالجامعات المتميزة دائماً ما تبحث عن الكوادر البشرية المؤهلة والمتميزة، والتي تعد أداتها الأساسية لتحقيق التميز، فضلاً عن أهمية الجامعة في توفير رأس مال بشري قادر على إيجاد المعرفة وتطويرها.
- المتوسط الحسابي لمجال المتطلبات المادية بلغ (٣.١٣)، وبانحراف معياري (٠.٧١٧)، وبدرجة موافقة (متوسطة). وتراوحت المتوسطات الحسابية لفقرات مجال المتطلبات المادية ما بين (٢.٧٦ – ٣.٤٦)، وهذه النتيجة تشير إلى إدراك أفراد عينة الدراسة بدرجة متوسطة لأهمية المتطلبات المادية في تحقيق الميزة التنافسية، حيث تعد هذه المتطلبات من العوامل بالغة الأهمية لأداء الجامعة، فمن خلالها يتم تهيئة البيئة الجامعية لتحقيق التميز فيما تقوم به من أدوار، كذلك توفير الاحتياجات المهمة للجامعة كالمختبرات والقاعات الدراسية، والمباني الأمنة، والوسائل التقنية الحديث، ومن خلالها يمكن تأهيل العاملين ومكافأة المتميزين، وغيرها من الأدوار التي تسهم في تحقيق التميز للجامعة.
- المتوسط الحسابي لمجال المتطلبات التكنولوجية بلغ (٢.٨٤)، وبانحراف معياري (٠.٧٧٣)، وبدرجة موافقة (متوسطة). وتراوحت المتوسطات الحسابية لفقرات مجال المتطلبات التكنولوجية ما بين (٢.٦٣– ٣.٠٠)، وهذه النتيجة تعكس إدراك أفراد عينة الدراسة المتوسطة لأهمية المتطلبات التكنولوجية في تحقيق الميزة التنافسية، نتيجة لكون المتطلبات التكنولوجية من المتطلبات الحديثة التي لا غنى عنها في كافة جوانب

العمل الجامعي، ولدورها المهم والفعال في تحقيق كافة الأعمال الجامعية، فالتكنولوجية أصبحت من الوسائل التي تضمن تميز الجامعات، بل يكاد يتحقق تميز الجامعات من خلال ما تمتلكه من تكنولوجيا حديثة تحقق من خلالها أهدافها المختلفة.

- المتوسط الحسابي لمجال المتطلبات المجتمعية بلغ (٣.٠٨)، وبانحراف معياري (٠.٧٢٠)، وبدرجة موافقة (متوسطة). وتراوحت المتوسطات الحسابية لفقرات مجال المتطلبات المجتمعية بين (٢.٥٧– ٣.٣٩)، وهذه النتيجة تشير إلى إدراك أفراد عينة الدراسة المتوسطة لأهمية المتطلبات المجتمعية في تحقيق الميزة التنافسية للجامعة، فلا شك في أن الجامعة ليست مؤسسة مستقلة عن المجتمع، ولكنها مؤسسة تهتم بالمشاركة الفعالة مع المجتمع، وتعمل تحقيق آماله وطموحاته، وتتفاعل معه سوياً من أجل تحقيق الأهداف المشتركة فيما بينهما.
- المتوسط الحسابي لمجال المتطلبات التدريبية بلغ (٣.١٣)، وبانحراف معياري (٠.٧٩٩)، وبدرجة موافقة (متوسطة). وتراوحت المتوسطات الحسابية لفقرات مجال المتطلبات التدريبية ما بين (٢.٩٥ – ٣.٤١)، وهذه النتيجة تشير إلى إدراك أفراد عينة الدراسة بدرجة متوسطة لأهمية المتطلبات التدريبية لتحقيق الميزة التنافسية، فالتدريب يُعد من المتطلبات الأساسية لزيادة مهارات العاملين، واكسابهم المهارات والكفايات التي يتطلبها العمل الجامعي الحديث.
- المتوسط الحسابي لمجال المتطلبات البحثية بلغ (٣.٠٤)، وبانحراف معياري (٠.٧١٣)، وبدرجة موافقة (متوسطة). وتراوحت المتوسطات الحسابية لفقرات مجال المتطلبات البحثية ما بين (٢.٧٢ – ٣.٢٨)، وهذه النتيجة تعكس إدراك أفراد عينة بدرجة متوسطة لأهمية المتطلبات البحثية في تحقيق الميزة التنافسية، نتيجة لكون المتطلبات البحثية من المتطلبات الأساسية للعمل الجامعي، فالأبحاث تُعد من الأدوات الجامعية الأساسية، وتعد من الوسائل التي من خلالها ترتقي الجامعة وتحصل على مكانة متميزة، وتعد كذلك من مؤشراً لامتلاك الجامعة للميزات التنافسية.

وبوجه عام، هذه النتيجة تشير إلى أن أفراد عينة الدراسة يتفقون بدرجة متوسطة على توافر هذه المتطلبات لتحقيق الميزة التنافسية في ضوء أبعاد اقتصاد المعرفة، فلا شك في أن تحقيق الميزة التنافسية يتطلب توافر العديد من المتطلبات سواء التنظيمية، أو البشرية، أو المادية، أو التكنولوجية، أو المجتمعية، أو التدريبية، أو البحثية، حيث تتكامل هذه المتطلبات لتحقيق الميزة التنافسية، ولا يمكن تحقيق هذه الميزة دون توافر هذه المتطلبات، فلا بد من توفير القيادات الجامعية لبيئة تنظيمية تسهل كافة العاملين بالجامعة وتشجع الطلبة على الإبداع، كذلك لابد من توافر المتطلبات البشرية ذات الكفاءة لتحقيق التميز للجامعة، إضافة إلى أهمية المتطلبات المادية لتوفير ما تحتاج إليه الجامعة من احتياجات تحقق تميزها عن الجامعات الأخرى، كذلك تعد المتطلبات التكنولوجية من المتطلبات المهمة والأساسية لتحقيق الجامعة للتميز، كما تعد المتطلبات التدريبية من أهم المتطلبات لإعداد العاملين بالجامعة، وجعلهم ممتلكين للقدرة على أداء أدوارهم بشكل متميز، ولا يمكن إنكار أهمية المتطلبات البحثية في تميز الجامعة، حيث تعد هذه المتطلبات من أهم المعايير والمؤشرات التي يتم الأخذ بها في تصنيف الجامعات، وتحديد مدى امتلاكها لميزات تنافسية.

وتختلف هذه النتيجة مع نتائج دراسة عثمان بن عبد الله بن محمد الصالح (٢٠١٢م) والتي توصلت إلى توافر متطلبات تحقيق الميزة التنافسية بدرجة مرتفعة.

(٢) درجة ممارسة الجامعة لعمليات إدارة اقتصاد المعرفة لتحقيق الميزة التنافسية:

تم استخراج التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لممارسة القيادات الجامعية لعمليات إدارة اقتصاد المعرفة لتحقيق الميزة التنافسية، والجدول (٣) يبين ذلك.

جدول (٤)

التكرارات والنسب المئوية المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لممارسة القيادات الجامعية لعمليات إدارة اقتصاد المعرفة لتحقيق الميزة التنافسية

م	المرتبة	المحاور	م	ع	الدرجة
١	٣	اكتساب المعرفة	٣.٠٤	٠.٦٧٦	متوسطة
٢	٦	توليد وابتكار المعرفة	٢.٩٨	٠.٦٧٣	متوسطة
٣	١	تداول المعرفة	٣.٠٦	٠.٦٦٣	متوسطة
٤	٥	نقل المعرفة	٣.٠٠	٠.٦٥٧	متوسطة
٥	٢	تنظيم وتخزين المعرفة	٣.٠٥	٠.٦٧٦	متوسطة
٦	٤	تطبيق المعرفة	٣.٠١	٠.٦٤٩	متوسطة
		الدرجة الكلية	٣.٠٢	٠.٦١٢	متوسطة

يبين الجدول (٤) أن المتوسط الحسابي لممارسة الجامعة لعمليات إدارة اقتصاد المعرفة لتحقيق الميزة التنافسية بلغ (٣.٠٢)، وبانحراف معياري (٠.٦١٢)، وبدرجة (متوسطة). وتراوحت المتوسطات الحسابية للمجالات المتعلقة بممارسة القيادات الجامعية لعمليات إدارة اقتصاد المعرفة لتحقيق الميزة التنافسية ما بين (٢.٩٨ – ٣.٠٦)، وجاء مجال (تداول المعرفة) في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (٣.٠٦)، وبانحراف معياري بلغ (٠.٦٦٣)، وبدرجة موافقة (متوسطة)، وفي المرتبة السادسة والأخيرة جاء مجال (توليد وابتكار المعرفة) بمتوسط (٢.٩٨) وانحراف معياري (٠.٦٧٣) وبدرجة موافقة (متوسطة)، وهي على النحو التالي:.

- المتوسط الحسابي لمجال اكتساب المعرفة بلغ (٣.٠٤)، وبانحراف معياري (٠.٦٧٦)، وبدرجة موافقة (متوسطة). وتراوحت المتوسطات الحسابية لفقرات مجال اكتساب المعرفة ما بين (٢.٩٣ – ٣.١٩)، وهذه النتيجة تشير إلى وجود قصور نسبي في اهتمام الجامعة باكتساب المعرفة، على الرغم من أهمية المعرفة في العمل الجامعي، فدورها يعد مهم في تحقيق التميز والتنافس مع الجامعات

الأخرى، إلا أن اكتساب المعرفة يحتاج إلى آليات واضحة تعتمدها الجامعة لتحقيق ذلك، وهذه الآليات قد يكون الاهتمام بها أقل من المستوى المطلوب في اهتمامات الجامعة

- المتوسط الحسابي لمجال توليد وابتكار المعرفة بلغ (٢.٩٨)، وبانحراف معياري (٠.٦٧٣)، وبدرجة موافقة (متوسطة). وتراوحت المتوسطات الحسابية لفقرات مجال توليد وابتكار المعرفة ما بين (٢.٨٤ – ٣.١١)، وهذه النتيجة تشير إلى إدراك أفراد عينة الدراسة للدور المتوسط للجامعة في توليد وابتكار المعرفة، بما يشير إلى وجود خطوات غير كافية لما تقوم به الجامعة لأجل توليد وابتكار المعرفة، وهذا ما أكدته الاستجابة على عديد من فقرات هذا المحور، حيث أكدت بعض الفقرات على دعم الجامعة الأفكار الجديدة والإبداعية في مجال المعرفة، ووضعها لسياسات داعمة لروح الإبداع والابتكار ونشرها لثقافة المبادأة بين العاملين وتحفيزهم على الابتكار بدرجة متوسطة، وهذا يدل على حاجة الجامعة لمزيد من الاهتمام بتوليد وابتكار المعرفة، لكون ذلك أسلوب مهم وفعال في تحقيق التميز في الأداء وامتلاك ميزة تنافسية.
- المتوسط الحسابي لمجال تداول المعرفة بلغ (٣.٠٦)، وبانحراف معياري (٠.٦٦٣)، وبدرجة موافقة (متوسطة). وتراوحت المتوسطات الحسابية لفقرات مجال تداول المعرفة ما بين (٢.٩٦ – ٣.١٥)، وهذه النتيجة توضح إدراك أفراد عينة الدراسة للدور المتوسط الذي تقوم به الجامعة لتداول المعرفة، على الرغم من أهمية تداول المعرفة في الارتقاء بالعمل الجامعي سواء الإداري أو الفني، وهذا ما اتضح من خلال فقرات هذا المجال والتي جاءت جميعها متوسطة حيث عكست ضعف الحرص من قبل الجامعة على توفير دورات تدريبية في المجال المعرفي، كذلك ضعف اهتمامها بتبادل المعرفة بين العاملين، وضعف تشجيعها للعاملين لعرض أفكارهم، وضعف تشجيعها للتنافس بين العاملين فيما يتعلق بمجال المعرفة، وضعف اهتمامها باستقطاب الكفايات في مجال المعرفة.

- المتوسط الحسابي لمجال نقل المعرفة بلغ (٣.٠٠)، وبانحراف معياري (٠.٦٥٧)، وبدرجة موافقة (متوسطة). وتراوحت المتوسطات الحسابية لفقرات مجال نقل المعرفة ما بين (٢.٩١ – ٣.٠٣)، وهذه النتيجة تعود إلى إدراك أفراد عينة الدراسة بدرجة متوسطة لاهتمام الجامعة بنقل المعرفة، وهذه الدرجة تعد قاصرة، فلا بد من اهتمام أكبر من قبل الجامعة بنقل المعرفة، نتيجة لكونها أداة أساسية لتحقيق الميزة التنافسية، حيث لا يمكن تحقيق ميزات تنافسية دون نقل المعارف للعاملين داخل الجامعة.
- المتوسط الحسابي لمجال تنظيم وتخزين المعرفة بلغ (٣.٠٥)، وبانحراف معياري (٠.٦٧٦)، وبدرجة موافقة (متوسطة). وتراوحت المتوسطات الحسابية لفقرات مجال تنظيم وتخزين المعرفة ما بين (٢.٩٨ – ٣.١٦)، وهذه النتيجة تعكس ضعف اهتمام الجامعة بتنظيم المعرفة وتخزينها، على الرغم من أهمية هذا التنظيم والتخزين في استعادتها بشكل سريع في حال الحاجة إليها، فالجامعة مطالبة بتخزين المعارف حتى يستفاد منها الجميع في حال الحاجة لذلك، فضلاً عن أن تنظيم المعرفة يسهم في تحقيق التميز والأداء بشكل أفضل وبشكل أسرع، حيث يسهل من توافر كم كبير من المعارف يسهم بشكل فعال في تحقيق الأهداف المختلفة بشكل فعال.
- المتوسط الحسابي لمجال تطبيق المعرفة بلغ (٣.٠١)، وبانحراف معياري (٠.٦٤٩)، وبدرجة موافقة (متوسطة). وتراوحت المتوسطات الحسابية لفقرات مجال تطبيق المعرفة ما بين (٢.٨٣– ٣.٢٠)، وهذه النتيجة تعكس اهتمام الجامعة بدرجة متوسطة بتطبيق المعارف المتوافرة لديها، وهذا ليس كافياً حيث يجب أن يزداد الاهتمام بتطبيق المعرفة، لأن التطبيق لهذه المعارف يعد هو السبيل الأهم لتحقيق الأهداف الجامعية وتطويرها.

وبوجه عام، هذه النتيجة تشير إلى أن الجامعة تهتم بممارسة عمليات اقتصاد المعرفة بدرجة متوسطة لوجود قدر متوسط لديها من الإيمان بأهمية عمليات اقتصاد

المعرفة في تحقيق الميزة التنافسية، إلا أن الممارسة المتوسطة وليست المرتفعة لعمليات اقتصاد المعرفة قد يكون نتيجة للضعف النسبي في إدراك القيادات الجامعية لأهمية عمليات الاقتصاد المعرفي في تحقيق الميزة التنافسية، حيث يجب أن يكون الاهتمام من قبل القيادات الجامعية بممارسات عمليات اقتصاد المعرفة مرتفع، وذلك لكون المعرفة هي التي تتحكم في الأداء الجامعي في ضوء الثورة المعرفية والتكنولوجية المعاصرة، والتي تجعل من المعرفة الأداة الأساسية لتطوير الأداء الجامعي وتحقيق الميزة التنافسية.

وهذه النتيجة تتفق مع نتيجة دراستي كل من زياد بركات وأحمد عوض (٢٠١١م)، وصالح عبد الحكيم عبد الغفور (٢٠١٥م)، والتي توصلت إلى أن إدارة المعرفة لها دور متوسط في تحقيق الميزة التنافسية.

وتختلف مع نتائج دراسة نجاة محمد سعيد الصائغ (٢٠١٣م) والتي توصلت إلى أن إدارة المعرفة لها دور مرتفع في تحقيق الميزة التنافسية.

التوصيات والمقترحات:

لتفعيل دور الجامعة بدولة الكويت في تحقيق الميزة التنافسية في ضوء مدخل اقتصاد المعرفة، يتطلب الأتي:

أولاً: توصيات عامة:

- إنشاء وحدة متخصصة داخل الجامعة لها ميزانية خاصة هدفها تحقيق الميزة التنافسية داخل الجامعة.
- إنشاء قاعدة للمعارف والمعلومات داخل الجامعة تهتم بتنظيم المعرفة ونشرها بين العاملين بهدف اكسابها للجميع.
- إنشاء مركز لتدريب القيادات الجامعية على تبني عمليات اقتصاد المعرفة لتحقيق الميزة التنافسية.
- انتداب الجامعات لخبراء متخصصين في مجال المعرفة لنقل خبراتهم للقيادات الجامعية بهدف تحقيق الميزة التنافسية للجامعة.

ثانيا: توصيات مرتبطة بتوفير متطلبات تحقيق الميزة التنافسية على ضوء أبعاد اقتصاد المعرفة :

١- **المتطلبات التنظيمية:** ويتم تحقيق هذه المتطلبات من خلال أن: تسهل الجامعة وصول جميع العاملين إلى قواعد المعرفة التي تمتلكها، تشجع الجامعة العاملين على الاستفادة من مخزون المعرفة الذي تمتلكه، تصنف الجامعة البيانات والمعلومات المتوافرة لديها ثم تخزينها حتى يسهل الرجوع إليها، تهيئ الجامعة مناخاً داعماً لتبادل المعرفة بين كافة العاملين فيها، توفر الجامعة آليات لاستقبال الآراء والمقترحات بين العاملين، تهيئ الجامعة عمليات تحويل المعرفة الضمنية إلى معرفة معلنة، تقيم الجامعة المعارف المتوافرة لديها باستمرار، تحرص إدارة الجامعة على معرفة إمكانات المنافسين باستمرار، تفعّل الجامعة دور وسائل الإعلام في نقل المعرفة، تتبنى الجامعة استراتيجية تحقق لها استثماراً أفضل للموارد المتاحة، تسهم الاتجاهات السائدة في الجامعة في تبادل المعرفة بين العاملين.

٢- **المتطلبات البشرية:** ويتم تحقيق هذه المتطلبات من خلال أن: توفر الجامعة القدرات العلمية التي تطور أدائها وتدعم تميزها، تحرص الجامعة على وجود رأس مال بشري قادر على إيجاد المعرفة وتطويرها، تهتم الجامعة بالكوادر البشرية باعتبارها قدرة استراتيجية، تكون الجامعة فرق عمل من أصحاب الخبرة للاستشارات العلمية، توفر الجامعة طاقماً مؤهلاً لإدارة المعرفة، تمتلك الجامعة موارد بشرية مهنية لقيادة المعرفة واستثمارها كقيمة استراتيجية، توفر الجامعة كوادر بشرية مدربة للدعم الفني الطارئ.

٣- **المتطلبات المادية:** ويتم تحقيق هذه المتطلبات من خلال أن: توفر الجامعة نظاماً متكاملاً لتكنولوجيا المعلومات، تطور الجامعة البنى التحتية للاتصالات وتقنيات المعلومات، تضع الجامعة ميزانية مناسبة لدعم مشاريع انتاج المعرفة، تحرص الجامعة على أن تكون مواردها المادية ذات قيمة عالية، توفر الجامعة المختبرات اللازمة لعمليات انتاج وتطوير المعرفة، تنفرد الجامعة بموارد مادية يصعب تقليدها من الجامعات الأخرى،

تمتلك الجامعة مرافق ملائمة للطلبة، تتمتع الجامعة مناخ تعليمي مناسب وآمن خال من الضوضاء، توفر الجامعة مبان كافية وملائمة للبرامج الأكاديمية العلمية والأدبية، توفر الجامعة مساحات كافية تتناسب مع أعداد الطلبة، توفر الجامعة القاعات الدراسية المريحة والمناسبة للطلبة.

٤- **المتطلبات التكنولوجية:** ويتم تحقيق هذه المتطلبات من خلال أن: يتوفر لدى الجامعة نظام محوسب للقيام بالخدمات الطلابية الأكاديمية والإدارية، يتوفر لدى الجامعة أجهزة ووسائل تكنولوجية ذات جودة عالية، تتيح الجامعة خدمة الإنترنت بتقنية متقدمة وسرعة عالية، يُدرب العاملين في الجامعة على استخدام الوسائل التقنية، توفر الجامعة ماكينات تصوير وطابعات وفاكسات وكل مستلزمات الوسائط التعليمية، تقدم الجامعة تسهيلات تكنولوجية لخلق وتبادل المعرفة.

٥- **المتطلبات المجتمعية:** ويتم تحقيق هذه المتطلبات من أن: تشارك الجامعة في الأنشطة العلمية والمهنية التي تخدم المجتمع المحلي، تعقد الجامعة مؤتمرات تهدف إلى خدمة المجتمع وتلبية احتياجاته، تقدم الجامعة برامج خدمية متنوعة لتلبية متطلبات المجتمع، تجهز الجامعة مراكز مختصة لخدمة المجتمع للقيام بتدريب أفراد المجتمع، تشجع الجامعة الأبحاث العلمية المختصة في حل مشكلات المجتمع، تتيح الجامعة مرافقها للمجتمع المحلي للاستفادة منها.

٦- **المتطلبات التدريبية:** ويتم تحقيق هذه المتطلبات من خلال أن: يتم تدريب المسئولين بالجامعة على أساليب الإدارة الحديثة، يتم تنمية مهارات العاملين على استخدام التقنيات الحديثة، يتم تدريب أعضاء هيئة التدريس على الأساليب التدريسية الحديثة، يتم تحديد الاحتياجات التدريبية اللازمة لتطوير العاملين بالجامعة، تهتم الجامعة باستقطاب الكفاءات المؤهلة القادرة على التدريب الفعال، يستخدم الجامعة التكنولوجيا المتقدمة في تنفيذ البرامج التدريبية، يتم ارسال البعثات للجامعات المتقدمة لاكتساب العاملين للخبرات

التطويرية، يخضع البرامج التدريبية بالجامعة للتقييم المستمر، تتوافر خطة سنوية لتنمية مهارات العاملين بالجامعة.

٧- **المتطلبات البحثية:** ويتم تحقيق هذه المتطلبات من خلال أن: تصدر الجامعة لوائح تنظيمية لإعداد البحوث العلمية على ضوء معايير إعداد البحوث في المجلات العالمية، تخصيص الجامعة ميزانية مستقلة لنشر البحوث العلمية لأعضاء هيئة التدريس بالجامعة، تمنح عمادة الدراسات العليا الاستقلالية الإدارية والمالية للاتصال مع مؤسسات المجتمع المختلفة، تعقد الجامعة شراكات مع مؤسسات المجتمع لتسويق بحوث أعضاء هيئة التدريس، تعد الجامعة استراتيجية للبحوث العلمية في أهداف المجتمع المستقبلية والتغيرات العالمية، تتيح الجامعة الحرية الكاملة لأعضاء هيئة التدريس للتعاقد الفردي مع الجامعات المجتمعية لعمل البحوث العلمية التطبيقية، تربط الجامعة ترقيات أعضاء هيئة التدريس بنشر بحوث في أوعية عالمية، تعقد الجامعة لقاءات تعريفية مع الجامعات العامة والخاصة حول نوعية البحوث العلمية التي تحتاجها من بالجامعة.

ثالثا: توصيات مرتبطة بتفعيل عمليات إدارة اقتصاد المعرفة لتحقيق الميزة التنافس

١- **اكتساب المعرفة:** ويتم تحقيق اكتساب المعرفة من خلال أن: تهتم الجامعة بدعم الأفكار الإبداعية، يوجد قسم داخل الجامعة لتقديم الدراسات والأبحاث، تشجع الجامعة الموظفين لتطوير المعرفة لديهم، تحرص الجامعة على إعلام الموظفين بالمستجدات المعرفية بها، تشجع الجامعة الحوار العلمي بين العاملين لتبادل الأفكار، توفر الجامعة سياسات عمل داعمة لحرية البحث والمعرفة، تضع الجامعة ميزانية مناسبة لدعم مشاريع ادارة المعرفة، تهتم الجامعة باستقطاب متخصصين في مجال المعرفة، تسعى الجامعة للاستفادة من تجارب وخبرات الجامعات الرائدة في مجال المعرفة، تتابع الجامعة المستجدات العلمية والمعرفية في بيئتها الداخلية والخارجية، توفر الجامعة مصادر معلومات (كالمكتبة والانترنت) مما يساعد على اكتساب المعرفة.

٢- **توليد وابتكار المعرفة:** ويتم تحقيق توليد وابتكار المعرفة من خلال أن: تحرص الجامعة على تطوير قواعد البيانات لتحديث المعرفة لديها، تدعم الجامعة الأفكار الجديدة والإبداعية في مجال المعرفة، تضع الجامعة سياسات داعمة لروح الإبداع والابتكار، تنشر الجامعة ثقافة المبادأة بين العاملين وتحفيزهم على الابتكار، ترحب الجامعة بمقترحات العاملين من أجل التطوير والتحديث، تهتم الجامعة بتأهيل العاملين للعمل وفقاً لنظام إدارة المعرفة، توفر الجامعة مصادر للمعرفة وتزويد العاملين بها، تعزز الجامعة قدرات العاملين الإبداعية في انتاج المعرفة.

٣- **تداول المعرفة:** ويتم تحقيق تداول المعرفة من خلال أن: تحترم الجامعة وجهة نظر العاملين فيما يدعم المعرفة، تشرك الجامعة العاملين في صنع واتخاذ القرارات الإدارية التي تهمهم، تشجيع الجامعة الحوار العلمي بين العاملين لتبادل الخبرات والمعرفة، تنظيم الجامعة جلسات للمناقشة الجماعية والحوار البناء فيما يخص مشكلات العمل، تفويض الجامعة الصلاحيات الإدارية لنقل المعرفة، تشجيع الجامعة روح التنافس بين العاملين فيما يتعلق بالحصول على المعرفة، تمارس الجامعة الشفافية في نقل المعلومات، تستعين الجامعة بالكفايات المؤهلة لنقل المعرفة بين العاملين، تشجع الجامعة العاملين لعرض أفكارهم الجديدة المرتبطة بالعمل، تحرص الجامعة على نقل المعرفة عن طريق عقد دورات تدريبية في المجال المعرفي، تهيئ الجامعة الوقت والمناخ الملائمين لتبادل المعرفة بين العاملين.

٤- **نقل المعرفة:** ويتم تحقيق نقل المعرفة من خلال أن: تسهيل الجامعة وصول جميع الموظفين إلى قواعد المعرفة التي تمتلكها، تشجع الجامعة الموظفين على الاستفادة من مخزون المعرفة الذي تمتلكها، تشجع الجامعة الموظفين على التأكد من وجود المعرفة قبل البدء بأي عمل، تعقد الجامعة ورش عمل وندوات مما له علاقة بالمعرفة، تحرص الجامعة على دعوة خبراء للمشاركة في ورشة العمل ذات علاقة بالمعرفة، تهتم الجامعة بنقل المعرفة من مصادرها إلى الموظفين، تعمل الجامعة على تعزيز مناخ داعم لتبادل

المعرفة بين العاملين، تعمل الجامعة على تفعيل وسائل الاتصال الحديثة وتوظيفها في نقل المعرفة، تهتم الجامعة بتكوين فرق عمل من أصحاب الخبرة للاستشارات العلمية والعملية لتبادل المعرفة، تعقد الجامعة لقاءات بشكل دوري لتبادل المعرفة ومناقشة المستجدات المعرفية.

٥- **تنظيم وتخزين المعرفة:** ويتم تحقيق تنظيم وتخزين المعرفة من خلال أن: تهتم الجامعة بتخزين المعرفة المتوافرة لديها، تمتلك الجامعة تعليمات واضحة لاسترجاع المعرفة المخزنة لديها، تعد الجامعة خطة لتوقع التغيرات التي يمكن أن تطرأ على المحتوى المعرفي، تهتم الجامعة بتقييم الموجودات المعرفية لديها، تقييم الجامعة مستويات أداء العاملين وفق نظم مشاركة المعرفة، توفر الجامعة قاعدة بيانات للوصول إلى مصادر المعرفة بسرعة وفاعلية، توفر الجامعة نظام فعال لتكنولوجيا المعلومات في كافة الأقسام، توفر الجامعة وحدة خاصة تهتم بتنظيم وتصنيف وتوثيق المعرفة، تهتم الجامعة بتحديث الموجودات المعرفية بشكل دوري، تهتم الجامعة بتوفير نظام دائم لصيانة موجودات المعرفة.

٦- **تطبيق المعرفة:** ويتم تحقيق تطبيق المعرفة من خلال أن: تحرص الجامعة على تفعيل المعرفة المتوافرة لديها لتحسين الأداء، تهتم الجامعة بتوظيف المعارف المتاحة لديها لاتخاذ القرارات، تحرص الجامعة على استخدام تكنولوجيا التعليم في تطبيق المعرفة، تراعي الجامعة استخدام المعرفة المتاحة لتعزيز التميز في الأداء، تعمل الجامعة على الاستفادة من المعارف المتوافرة لوضع خطط تطويرية، تهتم الجامعة باستخدام المعارف الجديدة لتحقيق ميزة تنافسية بينها وبين الجامعات الأخرى، تحرص الجامعة على توظيف المعرفة في حل المشكلات وتحسين أساليب إجراءات العمل، تهتم الجامعة بتذليل العقبات التي تحد من قدرة الموظفين على تطبيق المعرفة، تشجع الجامعة العاملين على توظيف المعرفة المكتسبة في حل المشكلات التي تواجههم.

المراجع

أولا : المراجع العربية :

١- أميرة رمضان عبد الهادي (٢٠١٥). إدارة المعرفة كمدخل لتحقيق الميزة التنافسية بالجامعات المصرية. مجلة الإدارة التربوية، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، ٢(٧).

٢- ثامر البكري وخالد بني حمدان (٢٠١٣). الإطار المفاهيمي للاستدامة والميزة التنافسية المستدامة محاكاة لشركة HP في اعتمادها لإستراتيجية الاستدامة. الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، (٩).

٣- جمال خليل الخالدي (٢٠١٣). درجة امتلاك معلمي التربية الإسلامية ومعلماتها لمفاهيم الاقتصاد المعرفي. مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية، ٢١(١).

٤- حسن الزعبي (٢٠٠٥). نظام المعلومات الإستراتيجية. عمّان – الأردن: دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع.

٥- حسن عبد الله جوهر (٢٠٢٠). التعليم الجامعي: قضايا ومشكلات. ندوة قضايا التعليم ومشكلاته في الكويت: الواقع – التحديات – الحلول. جامعة الكويت – مجلس النشر العلمي.

٦- ذوقان عبيدات وآخرون (١٩٩٦). البحث العلمي، مفهومه، وأدواته، وأساليبه، الطبعة الثانية، الرياض: دار أسامة للنشر والتوزيع.

٧- زياد بركات وأحمد عوض (٢٠١١). واقع الجامعات العربية في تنمية مجتمع المعرفة من وجهة نظر عينة من العاملين فيها. مجلة اتحاد الجامعات العربية. (٥٦).

٨- سلطان غالب الديجاني (٢٠١٧). تطوير دور التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس في تحقيق الميزة التنافسية لجامعة الكويت. دراسات تربوية ونفسية، (٩٥).

٩- سماح زكريا محمد (٢٠١٣). حاضنات الإبداع العلمي بالجامعات المصرية في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة: رؤية مقترحة. دراسات عربية في التربية وعلم النفس، ٤١(٣).

١٠- صالح عبد الحكيم عبد الغفور (٢٠١٥). متطلبات إدارة المعرفة ودورها في تحقيق الميزة التنافسية في جامعات قطاع غزة. رسالة ماجستير غير منشورة، غزة – فلسطين: جامعة الأقصى.

١١- طارق عبد المحسن الدويسان (٢٠٢٠). جامعة الكويت: الواقع، التحديات، الحلول. ندوة قضايا التعليم ومشكلاته في الكويت: الواقع – التحديات – الحلول. جامعة الكويت – مجلس النشر العلمي.

١٢- عبود نجم (٢٠٠٥). إدارة المعرفة المفاهيم والاستراتيجيات والعمليات. عمان – الأردن: دار الوراق للنشر والتوزيع.

١٣- عثمان بن عبد الله بن محمد الصالح (٢٠١٢). تنافسية مؤسسات التعليم العالي: إطار مقترح. مجلة الباحث، ١٠(١٠).

١٤- ماهر أحمد حسن محمد (٢٠١٧). تفعيل الشراكة البحثية بين الجامعات المصرية والقطاع الخاص في ضوء خبرات وتجارب بعض الدول المتقدم. المجلة الدولية للبحوث التربوية٤١(٢).

١٥- محمد إبراهيم القداح وعمر محمد الخرابشة (٢٠١١). دور الإشراف التربوي في توجيه عمليات التعلم نحو اقتصاد المعرفة في المدارس الأردنية. مجلة العلوم التربوية والنفسية. ١٢(٢).

١٦- محمد سعيد عبد الوهاب (٢٠٠٦). التعليم الافتراضي في مجتمع المعرفة. مؤتمر التخطيط الاستراتيجي لنظم التعليم المفتوح والإلكتروني: إطار للتميز والمنعقد

بدر الضيافة بجامعة عين شمس في الفترة من ٢٦ – ٢٧ مايو ٢٠٠٦م. مركز التعليم المفتوح – جامعة عين شمس.

١٧- محمود عبد المجيد عساف (٢٠١٥). إستراتيجية مقترحة لإدارة الإبداع كمدخل لتحقيق الميزة التنافسية في مؤسسات التعليم العالي. مجلة عالم الفكر، ٣(١).

١٨- مهند خازر مصطفى وأحمد محي الدين الكيلاني (٢٠١١). درجة ممارسة معلمي التربية الإسلامية لأدوار المعلم في ضوء الاقتصاد المعرفي من وجهة نظر مشرفيهم في الأردن. مجلة جامعة دمشق للعلوم التربوية والنفسية، ٢٧(٤٣).

١٩- نجاة محمد سعيد الصائغ (٢٠١٣) "دور اقتصاد المعرفة في تطوير الجامعات السعودية ومعيقات تفعيله من وجهة نظر رؤساء الأقسام. المجلة الدولية التربوية المتخصصة، ٢(٩).

٢٠- هاشم الشمري، ونادیا الليثي (٢٠٠٨). الاقتصاد المعرفي، عمان – الأردن: دار صفاء للنشر والتوزيع.

٢١- وليد أحمد مراد الكندري (٢٠٢٠). "بين التعليم الجامعي والتعليم الخاص بدولة الكويت". ندوة قضايا التعليم ومشكلاته في الكويت: الواقع – التحديات – الحلول. جامعة الكويت – مجلس النشر العلمي.

٢٢- ثانياً : المراجع الاجنبية :

23- Joseph, H. (2003). The Ultimate Business Dictionary. Cambridge: Per Sues Publishing..

24- Khan, H. & Matlay , Hl (2009). “Implementing Service Excellence in Higher Education”. Education & Training, 51(8/9). 769 – 780.

25- Volkwein, J. (2016). “Coping with the Challenges of Assessment on Campus”. Paper Presented at the Middle States Commission on Higher Education Annual Conference. 7 - 9 December 2016. USA: Pennsylvania State - Philadelphia.